

طاهر حمدي كنعان* الفكر السياسي لبرهان الدجاني** كما تعكسه مجموعة كتاباته في السياسة (1) والاقتصاد (2)

تقع الكتابات السياسية التي يتناولها هذا المقال بين سنة 1950، حين كان المرحوم برهان في الثلاثين من العمر تقريباً، وبين سنة 2000 التي انتقل فيها إلى جوار ربه، وبالتالي فهي تؤرخ لنصف قرن من النشاط الفكري لهذا الرجل الاستثنائي، المواكب لنشاطه العملي في الصحافة والجامعة والحركات السياسية والأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة العربية.

بدايةً، واجهت مسألة كيفية تناول الكتابات السياسية لبرهان الدجاني: هل يكون تاريخاً لأرائه السياسية وتطورها كجزء من كتاب سيرة هذا المفكر والناشط السياسي الفلسطيني؟ لقد استبعدت هذا الخيار لأنه يجعل التناول بحثاً أكاديمياً صالحاً لمن كان بصدد الكتابة عن سيرة الرجل أكثر من صلاحيته لمن يعدّ لفقرة في ندوة حوار فكري عن القضايا التي كانت مدار الهموم الفكرية والسياسية لبرهان الدجاني. لذلك اخترت أن يكون تناولي انتقائياً يركز على بعض آراء برهان وأفكاره السياسية المحورية التي تمثل إبصارات (insights) في الواقع الفلسطيني أو الواقع العربي مما لا يزال وارداً وصائباً وناجعاً، أو مستفزاً لآراء وإبصارات واردة وصائبة وناجعة. وحين جنحت إلى هذا الخيار كان توقعي أن إحدى فوائده أنني أتجنب الخوض في التقلبات والتغيرات التي تعترى آراء المرء ونظرته إلى الأمور على مدى خمسين عاماً! لكن استعراض الكتابات المشار إليها سرعان ما بدد الخشية من أن الباحث المدقق سيواجه آراء الشاب الغر المتحمس التي لا تلبث أن تناقضها آراء الرجل الناضج، ثم أخيراً آراء الشيخ المجرب المثقل بأرزاء الخيبات العربية والفلسطينية المتكررة. فاللافت في كتابات الأستاذ برهان نضوج الرأي ورجاحته بصورة متسقة عبر مراحل العمر من الشباب إلى الشيخوخة، بحيث أن الاختلاف والتغير اللذين اعتريا الآراء والمواقف (ولا شك في أنه حدثت اختلافات وتغيرات بعيدة المدى) لم يكونا نتيجة تقدم صاحب الرأي والموقف في السن، وإنما نتيجة تغير الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعاشة في المنطقة العربية وفي العالم، ونتيجة المستجد من الوقائع والأحداث في تلك الأوضاع.

تتمحور أفكار برهان الدجاني وآرائه السياسية حول موضوعين رئيسيين: القضية الفلسطينية، والقضية العربية. ونبدأ بالأخيرة لأنها الإطار الأوسع الذي كان أحد مرجعياته في الرأي تجاه القضية الأولى.

القضية العربية

من المعروف عن برهان الدجاني اعتقاده بالفكرة القومية العربية، رقيقاً لقسطنطين زريق وآخرين من طلائع القومييين العرب في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وتحتوي مجموعة الكتابات التي بين أيدينا على مقال ومحاضرة في الفكرة القومية العربية كتبها في الخمسينيات من القرن الماضي. وما يلفت النظر فيهما، وكاتبهما ما زال في الثلاثينيات من العمر، غياب الجمود المذهبي (الدوغما) وتشبع الكاتب بالرؤية العملية، مع العناية بهموم الواقع الاجتماعي والاقتصادي.

مشروع دستور

الحركة القومية العربية

المقال، وهو بعنوان "القومية العربية وأثرها في السياسة والاقتصاد"، (3) يُقرأ وكأنه مسودة دستور متكامل لحزب قومي عربي، يتضمن موقف الحزب والمبادئ التي تستند إليها سياساته وبرامجه في السياسة والتنظيم السياسي، وفي الاقتصاد والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي. وما يلفت النظر الدرجة العالية من العقلانية والحدثة في المبادئ التي ينطلق منها، والبرامج التي يُوشر إليها هذا الدستور، وكأنه كتب هذا اليوم أو هذه السنة لا قبل نصف قرن من الزمن.

وتتصدر المقال "مبادئ عامة": المادة (1) منها تعرّف القومية العربية بأنها "تعبير عن تصميم الأمة العربية على أن تبني لنفسها كياناً صحيحاً، يكفل لها كمجموعة، ولكل فرد من أبنائها، الحرية والكرامة والمساهمة الفعالة في التاريخ العالمي الحي، والمكان اللائق في المجتمع الدولي وفي بناء عالم أفضل، وذلك بإنشاء المؤسسات والأجهزة والنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤمن تحقيق هذا الكيان وبقائه". فالقومية هنا ليست مذهباً جامداً (دوغماً)، أو فكرة غيبية، بل نزوع إرادي لمجموعة إنسانية تشعر بهوية مشتركة "مستمدة من وحدة تراثها بما فيه من لغة وعقائد وإبداع حضاري شامل، ووحدة تاريخها ومؤسساتها وأشواقها ووحدة مثلها ووطنها ومعيشتها"، ولذلك فهي ترغب في بناء كيان مشترك يكفل الحرية والكرامة للفرد والمجتمع على السواء، ويتوسل لتحقيق هذا النزوع الإرادي ببناء المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وفي المادة (3) من "المبادئ العامة"، "تعزز القومية العربية بالتراث العربي الإسلامي وتستلهمه. غير أن تطلعها الحيوي إلى المستقبل يحتم عليها أن تطور هذا التراث وتجعله منسجماً مع مفاهيم العصر وحاجات المستقبل". وتضع المادة (4) من "المبادئ العامة" قيمة "الحرية" موضعاً مركزياً، وبالتالي تشجب القومية العربية جميع ما "يحد من حرية الفرد بوجه غير مشروع"، كما تشجب كل فكرة أو محاولة ترمي إلى "فرض المفاهيم والعقائد عليه [الفرد] أو إلى تقييد حريته في التفكير والتعبير".

أمّا المادة (5) من "المبادئ العامة"، فتعلن أن "الرجل والمرأة متساويان في الحقوق والواجبات والمرأة ما للرجل من حرية في العمل والتصرف".

وفي المادة (7) من "المبادئ العامة" تعتبر القومية العربية "تنوع العقائد المذهبية بين أفراد الأمة مصدر ثروة فكرية فذة.... وهي بالتالي لا تتبنى مذهباً معيناً.... [و] تشجب كل محاولة تفريقية على أساس من الطائفية أو الطبقية أو الشعبوية أو على أي أساس آخر".

وأمّا المادة (9) من "المبادئ العامة" فيقرر فيها العلاقة بين القضية العربية والقضية الفلسطينية إذ يعتبر أن "الحركة الصهيونية تحد مباشرة لوجود الأمة العربية وحضارتها، وعلى ذلك فهي تعتبر عدو الأمة الأول، وتعبئ الأمة العربية كامل قواها المادية والمعنوية للقضاء عليها". وفي الوقت ذاته "تهدف القومية العربية إلى تحرير الوطن العربي من كل سيطرة أو استعمار أجنبي".

وتقوم المادة (10) من "المبادئ العامة" العلاقة بين القومية العربية والديمقراطية، إذ تعلن أن "القومية العربية حركة شعبية، تعتبر الشعب مصدر السلطات، من إرادته الطوعية ينبثق الحكم، ولخير العام يعمل"، وهي تعمل "على تأمين العدالة الاجتماعية، والمساواة بالفرص، والمساواة أمام القانون، وعلى تجسيد العدل في كافة نواحي الحياة".

بالإضافة إلى "المبادئ العامة" التي اقتبسنا بعضها فيما تقدم، يحتوي الدستور على قسمين آخرين: الأول بعنوان "في السياسة"، والثاني بعنوان "في الاقتصاد"، يشكلان على التوالي إطارين للتنظيم السياسي والتنظيم الاقتصادي في برنامج الحركة القومية العربية.

في السياسة: (4) النظام السياسي

يعد الدستور، في البند الأول من وصفه للنظام السياسي، الاعتبارات التي تستدعي أن تكون الدولة علمانية. هذه الاعتبارات هي تحقيق الوحدة الوطنية، والمساواة بين أبناء الأمة، وتأمين مشاركتهم في بناء الوطن، وجعل "عملية (التحديث) في الحياة والمجتمع والدولة أمراً ممكناً".

وفي البند الثاني منه يقرر أن "نظام الحكم في الدولة ديمقراطي انتخابي يكفل الحريات ويستمد وجوده مباشرة من الشعب بأسره". كما يقرر المساواة بين المواطنين رجالاً ونساءً في الحقوق والواجبات السياسية من غير أي تمييز. وفي البند الثالث منه يبين أن "المعنى النهائي للوحدة العربية [هو] قيام دولة واحدة تشمل البلاد العربية جميعاً". وإلى أن يتحقق قيام دولة الوحدة هذه، "يتم تأكيد وتأييد كل ما يجمع الأمة العربية.... في السياسة والدفاع والاقتصاد والتربية والاجتماع وسائر حقول الحياة"، مع بقاء الأولوية لقيام "دولة أو أكثر - اتحادية أو متوحدة - بين الدول العربية المستعدة لذلك". وللهدف ذاته فإن البرنامج السياسي للقومية العربية يناوئ "كل محاولة لإبقاء الوضع الراهن [التجزئة والتشردم القطري] في الوطن العربي المبني على دويلات وكيانات هزيلة".

في الاقتصاد: (5) النظام الاقتصادي

يتناول "الدستور" النظام الاقتصادي بتفصيل أكثر يتجاوز ضعف المساحة المخصصة للسياسة، وسنقتصر هنا على بعض المعالم اللافتة في الاقتصاد السياسي لهذا الخطاب، وهي:

يقر البرنامج الاقتصادي للقومية العربية "حق الملكية الفردية ضمن نطاق العدالة الاجتماعية". كما يقر "المجهود الفردي أساساً للحياة الاقتصادية". أما الدولة فتستملك مرافق المنافع العامة، ويجوز لها أن تستملك الصناعات ذات الطبيعة الاحتكارية أو تشرف عليها، وتقوم بإنشاء الصناعات التي يتأخر المجهود الفردي عن القيام بها، شرط أن تحول ملكيتها في المستقبل إلى الأفراد.

بالإضافة إلى ذلك، "تمنع الحكومة الاحتكار.... منعاً باتاً.... وتتخذ جميع الإجراءات اللازمة لتأمين المنافسة الحرة الصحيحة".

واللافت أن الأستاذ برهان رسم هذه المعالم للاقتصاد المنفتح والمنضبط في آن واحد، والذي يتوازن فيه دور الدولة مع دور القطاع الخاص، بصورة تضاهي دروس التجارب الاقتصادية العالمية التي أصبحت عند نهاية القرن من المسلمات في علم الاقتصاد؛ رسم هذه المعالم بدقة في خمسينيات القرن الماضي، زمن المد الكبير للأفكار الشمولية التي باسم الاشتراكية أعطت الدولة الدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي، وانتهت إلى إعاقة كارثية للتطوير الاقتصادي في دول أوروبا الشرقية، وفي الدول العربية التي نهجت هذا النهج.

في المفهوم القومي (6)

في خمسينيات القرن العشرين، وهي مرحلة المد العقائدي للحركة القومية العربية، ومرحلة الشباب للنشاط القومي العربي برهان الدجاني، وعلى هذه الخلفية عادة ما تتراجع العقلانية الباردة أمام الاندفاع والحماسة الرومانسية، نجد برهان لا يتحرج ولا يتردد في "إعادة النظر في المفاهيم القومية" ويكتب مقالاً طويلاً بهذا العنوان. ويصف إعادة النظر هذه بأنها تتكون من شقين: الأول، "وضع المفهوم في إطاره التاريخي، ليؤدي معناه الواقعي، وليوصل بسير الحياة؛ والثاني، "تحليل المفهوم على ضوء العقل لتفهيم مقوماته ومرتباته ونتائجه". بل هو يفاجئ القارئ بأنه إذا كان هناك مفهوم واحد يحتاج أكثر من غيره إلى هذا النوع من إعادة النظر فذلك هو مفهوم القومية العربية، وذلك للأسباب التالية:

- (1) لأنه لا يمكن فهم القومية العربية إلا ضمن إطارها التاريخي الصحيح، وإلا إذا درست من خلال تاريخ العالم، وخصوصاً تاريخ الحركات القومية فيه؛
- (2) لأن القومية "مفهوم مستورد" لم يكن له مثيل في ماضي حياة العرب قبل نشوء القومية العربية. فبنشأ من ذلك نتيجتان سلبيتان: الأولى، إمكان تحوير المفهوم على أساس تشبيهه بظاهرة قريبة منه في حياة العرب وتاريخهم، أو بإساءة فهمه على أساس من عدم الإدراك الصحيح للتركيب الفكري والاجتماعي والاقتصادي الذي أدى إلى نشوء المفهوم القومي في الغرب.
- (3) لأن الحركة القومية العربية لم يمهد لها بحركة فكرية أصيلة كما حدث بالنسبة إلى القوميات الأخرى، فأتجهت إلى القوميات الغربية تقبست منها بسرعة وبضغط من الأحداث من دون أن يرافق هذا الاقتباس عملية فكرية مغرلة، أو تخطيط فكري موجه.

وتظهر النتائج السلبية لفقر الفكر القومي، وفق ما يرى الأستاذ برهان، في صورة تناقض وغموض وقع فيهما هذا الفكر. ويضرب الأستاذ برهان مثلاً في ذلك، الاقتباس شبه الآلي للمفهوم القومي بحيث يعتبر وكأنه معادلة رياضية شبه ثابتة فحواها ما يلي: القومية هي تاريخ مشترك + تقاليد مشتركة + لغة مشتركة + مصالح مشتركة. فإذا اقتبسنا هذه المعادلة مجردين الظاهرة السياسية - الاجتماعية الحديثة التي اسمها القومية عن إطارها التاريخي في العصر الحديث، نجدنا منساقين إلى موقف يؤكد تأكيداً مبالغاً فيه دور الإسلام في الحياة العربية الحديثة بحكم استحواذ الإسلام على تاريخ العرب وتراثهم بأكمله، الأمر الذي عبر عنه القائد القومي ميشيل عفلق بالقول إن "علاقة الإسلام بالعروبة ليست.... كعلاقة أي دين بأي قومية"، في حين أن قوميين آخرين تهربوا من الإشكال "بأن غيروا الأسماء، فسموا التاريخ والتقاليد في طرف المعادلة تاريخ العرب وتقليد العرب بدلاً من تاريخ الإسلام وتقليد الإسلام". لكن مثل هذا الاستبدال اللفظي "يتجاهل الإطار التاريخي الذي نشأت فيه القومية، والحاجات الحياتية التي كانت تحاول أن تلبّيها. وذلك أن القومية لم تكن سوى انفلات من المجتمع الديني الشامل الذي كان يدعي لنفسه حق تنظيم حياة المجتمع إلى جانب حياة الأفراد، فكانت الصيغة التي وضع فيها الإقرار النهائي بأن الدين هو حقل التقى والورع الفردي، حقل أشواق القلب والضمير والنفس الإنسانية، ولكن

مأثرته الوحيدة في تكوين المجتمع إنما تكون من خلال فعله التقويمي التهديبي في تكوين الأفراد الذين يتألف منهم المجتمع - أما التنظيم المباشر للمجتمع بما فيه من قوانين، ومؤسسات، وعلاقات.... فأمر خارج قطعاً عن سلطة الدين - ولم يحصل هذا الإقرار إلا بنتيجة تغير ضخم طرأ على حياة الإنسان وفكره."

وبعد هذه المقدمة في مطلع المقال المشار إليه، يعرض الأستاذ برهان مراحل تطور ظاهرة القومية مبتدئاً بملاحظة "أن القومية.... لم توجد مع الإنسان منذ وجد.... بل نشأت في فترة معينة من التاريخ وبتأثير حاجات معينة نشأت في تلك الفترة. فقد كان أول نشوء القومية في بلاد أوروبا الغربية في القرن السادس عشر بنتيجة الانتقال من الاقتصاد الزراعي الإقطاعي الذي عرفته القرون الوسطى إلى الاقتصاد التجاري الذي عرفه عصر النهضة"، وذلك عندما وجد التجار أن حاجاتهم تستدعي ركيزة اقتصادية جديدة تختلف عما يوفره الإقطاع، فكانت الدولة ذات السيادة المتماسكة بفعل الروابط القومية هي الشكل الذي لبي حاجاتهم.

أما المرحلة الثانية من القومية فقد أوجدتها الثورة الصناعية "عندما تحولت الطبقة الوسطى من طبقة تجارية إلى طبقة صناعية، وضاعت النظم المركنتلية عن حاجاتها" فغدت تطالب بحرية العمل الاقتصادي وتتطلع نحو الأسواق المفتوحة، ونادت بحرية الشعب، وعملت على استلام السلطة باسمه. في هذه المرحلة "نشأت الأمة الدولة، أي أصبحت فيها الأمة واعية لذاتها، وأصبحت القومية كفكرة مصدراً للوحي والعمل". في هذه المرحلة تكون الملكية قد قضت على سلطة الإقطاع والكنيسة، وحققت فصل الدين عن الدولة، وانتهت النظم المركنتلية وتهايا المجال كي "تعم فكرة ديمقراطية الحكم، ونظام الحرية الاقتصادية، وتستلم الطبقة الوسطى زمام الحكم مباشرة باسم الشعب. هنا تنطلق الأمة بزعامة الطبقة الوسطى لتصنع هي الدولة بعد أن كانت الدولة هي التي تصنع الأمة، وتقوى الفكرة القومية وتدفع الشعوب المحكومة إلى الثورة على حاكميها، والأمم المجزأة إلى تحقيق وحدتها". لكن التشديد الزائد على المطامح القومية، وتنافس القوميات في شأن الأسواق والنفوذ، قادا "إلى فوضى كلية في العلاقات الدولية [بلغت] أوجها في القرن العشرين بالحربين العالميتين."

ولقد قصد الأستاذ برهان بهذا العرض التاريخي تبيان ثلاثة أمور: "أولاً أن المفهوم القومي مفهوم متحرك لا جامد، وأنه قد تغير بتغير الظروف والأحوال، وتكيف مع مقتضيات الحياة؛ وثانياً أن مفهومنا القومي الخاص ما زال مرتكزاً.... على أفكار وقوالب تجاوزتها الحركات القومية في العالم بمسافة بعيدة.... ولم يستفد كل الاستفادة من تجارب الأمم؛ وأخيراً أن الحركة القومية لا يمكن أن تفهم على أساس معادلات رياضية أو شبه رياضية، بل ضمن إطار من التغير التاريخي، ومن ظهور القوى والتيارات والمطالب والحاجات الاقتصادية والاجتماعية، وأن فهم هذه القوى أمر ضروري للنمو القومي ولعل مفكرينا القوميين كانوا حتى الآن قليلي الانتباه لهذه الحقيقة".

ويخلص الأستاذ برهان في خاتمة هذا المقال إلى عدد من الاستنتاجات:

(1) وجوب إعادة النظر في مفاهيمنا القومية.

(2) إن أهمية الماضي في المعادلة القومية هي أهمية متضائلة، ويجب أن نزيل عنه "تلك الهالة العاطفية التي تجعل منه في وقت واحد قوة دفع وقوة تقييد وتحديد". وحتى لو خسرنا قوة الماضي الدافعة فإنه يصبح "واجباً التفتيش عن دافع له نفس القوة على الأقل وهذا الدافع بالنسبة إلى الحياة الحديثة هو المستقبل والآمال العظيمة التي تجيش بشأنه. وهذا الموقف.... بطبيعة الحال يناقض مناقضة صريحة واضحة جميع الحركات التي تسعى لإعادة فرض نظم الماضي ووسائله التشريعية ومؤسساته.... فالذي يقرر النظم والأشكال والمؤسسات ليس الماضي، بل العلم أي العقل عاملاً من خلال المنطق والتجريب فحسب.... إننا في هذا العصر لا نستطيع أن نحاكم العلم بأرائنا السابقة ومفاهيمنا التاريخية، بل إن العلم هو الذي يحاكم هذه الآراء ويفرض عليها كل يوم تعديلاً جديداً. ففكرة عالمنا الحديث عن كل شيء عن الله، وعن الدين، وعن الفرد وعن المجتمع تتأثر تأثراً ساحقاً بالعلم، لأن العلم بما استطاع تحقيقه من اكتشاف حقائق وقوانين ثابتة أكيدة وواضحة قد فرض على هذه الحقول جميعاً إما أن تقبل حقيقته الدامغة.... وإما أن ترفضها فتتعرض بذلك للاضمحلال."

(3) يقتضي العلم ومنطقه وتجاربه "أن الدولة المدنية هي الدولة الوحيدة الممكنة في العصر الحديث.... وأن كل حركة تبني على خلاف ذلك وهم ومحال."

(4) يقتضي العلم أيضاً الوقوف إلى جانب التيارات الاجتماعية المبنية على أساس تحرير كل فرد من كل ما يعوق تقديم جميع جهوده للمجتمع، سواء كانت هذه العوائق مادية أو غير مادية. لذلك يجب أن يكون للمرأة المستوى نفسه الذي يتمتع به الرجل في الحرية والاستقلال الفردي والتصرف.

(5) إن تحرير الشعب من القيود المادية والمعنوية يقتضي رفع مستوى المعيشة. وتدني مستوى المعيشة قد يكون ناجماً عن تباين فادح في الثروات والفرص يجب حتماً معالجته. كما قد يكون ناجماً عن ضعف الإنتاج والإنتاجية فيرتبط عندئذ بموضوع الإنماء الاقتصادي كله، وهذا بدوره يرتبط بموضوع تناسق المجهودين الحكومي والفردية، وهما من الموضوعات المهمة التي تجابه جميع البلاد المتخلفة، ويجب العمل على معالجتها بضوء الدراسة... لا بضوء... الشعارات الفاتنة."

(6) "لئن كانت الأقطار التي يتشكل منها الوطن العربي تسعى لنوع من الوحدة، فإنها لم تستطع بعد ابتداء الشكل الصحيح والوسيلة الصحيحة لهذه الوحدة. وهذا أيضاً يستدعي فضلاً عن التفكير الصحيح في موضوع الوحدة، العمل من أجل تحقيقها."

(7) تأكيد النقطة الجوهرية التي هدف المقال إليها وهي "أن إعادة النظر في المفاهيم القومية عملية تقتضيها طبيعة الحياة وصراع البقاء، وهي عملية متجددة في كل يوم."

القضية الفلسطينية

ارتبط فكر برهان الدجاني، فيما يخص القضية الفلسطينية، ارتباطاً عضوياً بفكره القومي. فهو في دستور القومية العربية الذي عرضناه في مقدمة هذا المقال يعتبر التحرر من الغزو الصهيوني جزءاً من التحرير الوطني للوطن العربي من كل سيطرة أو استعمار أجنبي.

ولا يستهين الشاب برهان بجسامة الغزوة الصهيونية، ولا يبسط استراتيجيا التعامل معها. ففي محاضرة عن "مستقبل العرب" ألقى في "الندوة اللبنانية" في 1957/4/4 يتناول "القضية الفلسطينية" كواحدة من قضايا العرب الكبرى. فيلاحظ "أن العرب يعتبرون قضية فلسطين قضيتهم الأولى. هذا هو من غير شك موقف الشعب العربي، وهذا هو أيضاً موقف معظم الحكومات العربية الوثيقة الصلة بالقضية. ولكن هناك محاولة مستمرة على النطاق الدولي الخارجي... لإخراجها من حيز القضايا العربية بتاتا، وتصفيتها بشكل نهائي."

وهو يلاحظ، بعد مضي عشرة أعوام على نكبة فلسطين، أن الموجة الصهيونية لم تنته وأنها "كموجة دينامية... لا بد لها أن تثب مجدداً". ويستند في هذا التشخيص إلى أن هناك مؤثرات عملية فاعلة من شأنها أن تعزز في إسرائيل فكرة "الوثوب"، وهي:

(أ) الحاجة إلى الأرض والموارد لاستيعاب الهجرة اليهودية المستمرة، وهذا يتطلب الوصول إلى مياه الأردن ومياه الليطاني.

(ب) الحاجة إلى البترول وإعادة تشغيل خط حيفا من العراق.

(ج) الحاجة إلى وقف المقاطعة وفتح الأسواق العربية.

هذه الحاجات توحى بضرورة الوثوب في عمل عسكري يؤدي إلى احتلال بقية فلسطين بإلحاق الضفة الغربية للأردن وقطاع غزة والوصول إلى الضفة الشرقية لقناة السويس والنفوذ إلى البحر الأحمر والاتجار مع بلاده، وخصوصاً الحبشة. وكما نعرف تم تنفيذ هذا الطموح بعد عشرة أعوام من إلقاء هذه المحاضرة. وإذا كانت إسرائيل تستخدم سياسة النفس الطويل لتنفيذ البرنامج الصهيوني، فإن برهان الدجاني يوصي بسياسة النفس الطويل لإحباط الأهداف الصهيونية، ويحث الجانب الفلسطيني والعربي على اعتماد الوسائل التالية لاحتواء التوسع الإسرائيلي والقضاء على الصهيونية:

(أ) التحديث العلمي الحضاري، واعتماد العلم والتكنولوجيا لبناء القوة العسكرية.

(ب) توحيد الطاقات العربية والتنمية الاقتصادية، وخصوصاً الصناعية، على مستوى الوطن العربي.

ولم يكتف الأستاذ برهان بالكتابة في الموضوع بل نشط فيه على المستوى العلمي بمساعدة الحكومة الأردنية على إدخال البحث والتطوير التكنولوجي في إعداد القوة العسكرية، وتأسيس الجمعية العلمية الملكية لهذا الغرض.

لكن فشل جهود التوحيد والتكامل العربي وانفصال قطري الجمهورية العربية المتحدة، ثم هزيمة 1967، ثم إتمام تحييد مصر في كامب ديفيد، وتبديد الطاقات المادية والعسكرية العربية في الحرب العراقية - الإيرانية وحرب احتلال الكويت، كل تلك الأحداث أحبطت الآمال العربية والفلسطينية ودفعت الأستاذ برهان في محاضرة له سنة 1992 عن "مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي" (7) إلى "سؤال كبير" من شقين:

الأول، هل يمكن تجميع قوى عربية حول رؤية تحرير أرض فلسطين، أم أن الفرصة قد فاتت؟

الثاني، هل يمكن بروز قيادة عربية من أي نوع لوضع وتنفيذ برنامج عربي موحد، أم أن الفرصة قد فاتت؟

فيما يتعلق بالشق الفلسطيني، فإن حلقة الإحباط الجهنمية أغلقت حين اندفعت أو دفعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى أوسلو وغرقت في مستنقع "صنمية الدولة الفلسطينية" (The fetish of a Palestinian state). فقد توهمت القيادة الفلسطينية أن ضوء "دولة فلسطينية" هو في نهاية النفق شريطة أن تقوم القيادة بتلاوة صلاة الاعتراف بالدولة اليهودية وحققها في الوجود، ولو كان ذلك من دون اعتراف مقابل بحق الفلسطينيين في الأرض وبقرار المصير، بل في مقابل اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. أما الشعب الفلسطيني فلا اعتراف له بحق مباشر كحق تقرير المصير مثلاً، فبقي مقامه عملياً المقام ذاته الذي حدده له وعد بلفور، وهو أنه من "الفئات الاجتماعية غير اليهودية" (Non-Jewish Communities) القاطنة في فلسطين. بهذا المعنى فإن الاعتراف بـ "منظمة التحرير الفلسطينية" في حقيقته ليس أكثر من اعتراف بمنظمة مجتمع مدني غير حكومية، كالهلال الأحمر مثلاً، أو جمعية حقوق المرأة!! في رأي برهان الدجاني، الذي نتفق معه، أن نصوص أوسلو أسقطت الشرعية الفلسطينية، وجعلت كامل الوضع الفلسطيني رهناً بما تجيزه إسرائيل له، وأعطت في المقابل إسرائيل اعترافاً كاملاً بشرعيتها.

وقد كانت هناك آمال بأن مسار التطبيق لاتفاق أوسلو سيتيح تلافياً لنقائصه وسلبياته. لكن التطبيق قادنا كما نرى إلى طريق مسدود، وقاد الأستاذ برهان إلى اليأس من كامل محاولة حل القضية الفلسطينية على أساس دولتين متجاورتين في أرض فلسطين، وانتقل به التفكير، وفق الدراسة التي شارك بها في ندوة فكرية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية سنة 2000، إلى مفهوم دولة المواطنة الواحدة لجميع المواطنين المتساوين في الحقوق والواجبات، تقام على أساس ديمقراطي اتحادي من درجتين: درجة التجمع الجغرافي، ودرجة الانتماء الحضاري. (8) وفي سبيل هذا الهدف يعاد تنظيم هيكلية وعمل منظمة التحرير الفلسطينية في مرحلة جديدة "بعد أن انطفأت المهمات الميدانية التي كانت المنظمات الفلسطينية (الميليشيات) تؤديها".

أما فيما يتعلق بالشق العربي من السؤال، فيما إذا كانت الفرص قد فاتت فعلاً على بروز قيادة عربية لوضع وتنفيذ برنامج عربي موحد ينشل العالم العربي من مستنقع الإحباط، فإن بته يعتمد على الاستجابة لما كان المرحوم برهان طلبه في الخمسينيات من القرن الماضي، وهو إعادة النظر والتطوير في المفهوم القومي. فالأستاذ برهان، فيما رأينا من كتاباته، لم يعد إلى الموضوع القومي بجهد فكري جديد، على الرغم من أن العقود الأخيرة من تاريخ المنطقة إن تميزت بشيء فقد تميزت بقيام نشاط حثيث على كل المستويات، تقوده الدوائر الاستعمارية والصهيونية والقوى والمصالح المتحالفة معها، غرضه التدمير المنهجي للفكرة القومية العربية والتشكيك في جميع مقوماتها، مسخرة لهذا الغرض كل وسائل الثقافة والإعلام، ومشتريّة أو مبتزّة كل من أمكن شراؤه أو ابتزازه من قادة الرأي والمثقفين، حتى أصبح المثقفون القوميون يخفون عقيدتهم القومية كي لا يهتموا بأنهم من الديناصورات!!

في مقابل هذه الحملة التي لا تتوقف كان سؤالي باستمرار: إذا كانت الفكرة القومية هي تلك الخرافة التي يزعمون، فلماذا يا ترى تبتدّر إسرائيل كل هذه الموارد في التسلح وبناء قدرات عسكرية ترجح القدرات العسكرية للدول العربية مجتمعة؟ ولماذا تنفق الولايات المتحدة الأميركية كل تلك المليارات وتحشد الجيوش للقضاء على قدرات العراق بالحرب كما قضت على قدرات مصر بالابتزاز؟ ولماذا يقود الاحتلال الأميركي عملية "نزع عربوية العراق" (de-arabization of Iraq) بتصميم ومنهجية. يقول الدكتور عزمي بشارة عن هذه العملية: (9)

لا أذكر حالة شبيهة في التاريخ قيل فيها إن مهمة المحتل هي نزع صفة قومية عن شعب، فيما عدا حالتي الاستيطان المباشر في فلسطين والجزائر، في حين أن للعراق صفة قومية بيّنة وواضحة ومشهودة. هكذا أسمت غالبية العراقيين نفسها: حتى فترة قصيرة أسموا أنفسهم عرباً. وهذا ليس اختلاقاً بمعنى يتجاوز اختلاق أو تخيل القوميات الأخرى. هكذا حلم العراقيون، هكذا أنتجوا أدبياً وفكرياً، هكذا تحدثوا عن الماضي، هكذا تحدثوا عن المستقبل، هكذا ربوا أولادهم. هذا ليس متخيلاً إلا بقدر ما كل الجماعات القومية في العالم متخيّلة. ليست القومية العربية متخيّلة بأكثر من القومية الألمانية التي توحدت في دولة بالقوة، وليست متخيّلة بأكثر من الهوية الإيطالية التي ما زالت حتى يومنا تتشكل قومياً، وما زال في إيطاليا حتى الآن اعتراضات عليها، بما في ذلك حركات انفصالية في الأقاليم الشمالية. واللافت أن الداعين لنفي هوية العراق العربية يقولون في وصف بنية العراق الديموغرافية والسياسية إن هنالك أكراداً من جهة وشيعة وسنة من جهة أخرى. يتم توصيف غير العرب بتعبير قومي في حين أن توصيف العرب يتم بالتعبير الطائفي!! الكردية هي قومية الأكراد، وقد تم التسليم بذلك، فما هي قومية الشيعة والسنة العراقيين؟ بموجب النظرية السياسية للاحتلال الأميركي وعملائه لا توجد للسنة ولا

للشيعية هوية قومية. وليس صدفة أنه لا يوجد لهم قومية لأن الاحتلال.. يريد تحويلهم إلى قوميات متفرقة في إطار دولة كونفدرالية تقوم بتأسيس نوى لعدة دول قومية (nation states) مبتكرة نتيجة تحويل كل طائفة إلى قومية كما في الحالة الإسرائيلية. إن أداة تحويل الطائفة إلى قومية هي إحداث التطابق بين الانتماء الطائفي والقومي في دولة طائفية لا تفصل بين الدين والدولة بفعل عدم الفصل بين الطائفة والأمة، كما فعلت إسرائيل إذ حولت طائفة منتشرة إلى قومية بواسطة أدوات الدولة: الجيش، التجنيد الإلزامي، التعليم الرسمي، إلخ. ■

(*) مفكر عربي، نائب رئيس الحكومة الأسبق في الأردن.

(**) مساهمة أقيمت في ندوة أقامتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية في قاعة الأونسكو في بيروت بتاريخ 2006/1/20 إحياء لذكرى برهان الدجاني.

(1) برهان الدجاني، "كتابات في السياسة"، تحرير هشام نشابه، جزآن (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004).

(2) برهان الدجاني، "كتابات في الاقتصاد"، تحرير الياس غنطوس، جزآن (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004).

(3) الدجاني، "كتابات في الاقتصاد" (1)، مصدر سبق ذكره، ص 65 – 72.

(4) المصدر نفسه، ص 67 – 68.

(5) المصدر نفسه، ص 68 – 72.

(6) المصدر نفسه، ص 73 – 84.

(7) الدجاني، "كتابات في السياسة" (1)، مصدر سبق ذكره، ص 123 – 156.

(8) الدجاني، "كتابات في السياسة" (2)، مصدر سبق ذكره، ص 221 – 222.

(9) عزمي بشارة، "تحديات الانتقال إلى الديمقراطية" (عمّان: المركز الأردني لأبحاث وحوار السياسات، 2006).

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx